الأنباء
الخميس 11 مايو 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

أنباء سورية

أميركا تفشل في احتواء الغضب التركي من تسليح الأكراد وأنقرة تلّوح بمنظومة "اس ـ 400" الروسية

ترامب بعد لقاء لافروف: القتل المروع في سورية يجب أن يتوقف

عواصم ـ وكالات: أثارت خطة واشنطن تسليح الميليشيات الكردية السورية، غضب أنقرة التي تعتبرها «ارهابية»، فيما كان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف يجري مباحثات مع المسؤولين الأميركيين في واشنطن.

وقد أجرى لافروف مباحثات مع نظيره الأميركي ريكس تيلرسون بحثا خلاله ملفي سورية واوكرانيا، ثم التقى الرئيس الأميركي دونالد ترامب في البيت الأبيض.

وقال تيلرسون للصحافيين «اود ان ارحب بوزير الخارجية في وزارة الخارجية الأميركية واعبر عن تقديري لقيامه بزيارة واشنطن لكي نتمكن من مواصلة حوارنا وتبادل وجهات النظر الذي بدأ في موسكو». بدوره، وصف ترامب لقائه بلافروف الذي يعتبر أرفع مسؤول روسي يستقبله منذ توليه الرئاسة، بـ«الجيد جدا». وقال في تغريدة له ان «القتل المروع في سورية يجب أن يتوقف».

من جهة أخرى، لم تتمكن تصريحات وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس التي بدا فيها واثقا من حل التوترات مع تركيا وتقليل مخاوفها، من تهدئة الغضب الذي عبر عنه كبار المسؤولين الأتراك، وسط توقعات باتخاذ تركيا خطوات احادية الجانب على غرار القصف الذي تعرضت له مواقع لهذه الميليشيات في محافظة الحسكة قبل اسابيع.

وقال تيلرسون خلال زيارة إلى منطقة تدريب بابراديه في ليتوانيا «سنعمل عن كثب مع تركيا لدعم أمن حدودها الجنوبية. إنها الحدود الجنوبية لأوروبا وسنظل على اتصال وثيق».

لكن بن علي يلدريم رئيس وزراء تركيا، اعتبر أن لخوض معركة الرقة ضد داعش، قد تكون له عواقب «ونتيجة سلبية» على واشنطن.

وأضاف في مؤتمر صحافي في أنقرة قبل السفر إلى لندن انه لا يتخيل كيف يمكن أن تختار الولايات المتحدة بين الشراكة الاستراتيجية مع تركيا وتنظيم إرهابي، حيث

وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون مستقبلا نظيره الروسي سيرغي لافروف في وزارة الخارجية الاميركية (أ.ف.ب)

«قسد» ترحب بالقرار الأميركي وتعتبره «متأخرا»

تعتبر انقرة الميليشيات الكردية التي تشكل الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديموقراطي، امتدادا لحزب العمال الكردستاني المصنف «إرهابيا» في أوروبا وأميركا ايضا.

وتابع «ما زالت هناك فرصة أمام الإدارة الأميركية كي تأخذ في الحسبان حساسيات تركيا تجاه حزب العمال الكردستاني. إذا كان هناك قرار آخر فبالتأكيد ستكون له عواقب ونتيجة سلبية على الولايات المتحدة أيضا». أما نائب رئيس الوزراء التركي نور الدين جانيكلي فاعتبر القرار «غير مقبول». متوقعا ان «يتم تصحيح هذا الخطأ».

بدوره، اعتبر وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو ان كل سلاح تحصل عليه وحدات الحماية الشعب الكردية السورية يعد تهديدا يستهدف تركيا.

وأكد رفض أنقرة قرار الولايات المتحدة. وقال انها وحدات «إرهابية» لا تختلف عن حزب العمال الكردستاني، مضيفا ان «الولايات المتحدة تدرك حقيقة ذلك».

وبلغ الاستياء التركي من القرار الاميركي الى حد وصفه وزير الدفاع التركي فكري اشيق بأنه «أزمة»، مضيفا أن القرار لن يصب في صالح واشنطن أو المنطقة. وقال اشيق انه لا ينبغي توقع أن تدعم تركيا أي عمليات في سورية تشمل «منظمات إرهابية».

وفي اول ردود الفعل العملية، المح اشيق إلى أن المحادثات مع روسيا بشأن شراء صواريخ إس ـ 400 لتعزيز الدفاع الجوي التركي، وصلت لمراحلها النهائية، لكنه أضاف أنه يتعين على البلدين تسوية بعض المشاكل تتعلق بالسعر.

وجاءت أوامر الرئيس الأميركي ترامب بزيادة تسليح الميليشيات الكردية التي تسيطر على قوات سورية الديموقراطية «قسد»، قبل اقل من اسبوع على أول اجتماع له مع نظيره التركي رجب طيب اردوغان في البيت الأبيض.

في المقابل، أكدت «قسد» التي تمكنت من انتزاع معظم مدينة الطبقة من داعش بدعم أميركي جوي وبري، ان القرار، سيؤدي إلى «تسريع عجلة القضاء» على داعش، موضحة ان الأسلحة ستصل تباعا.

وفي وقت لاحق، وصفت الوحدات الكردية في بيان القرار الأميركي بـ«التاريخي» رغم صدوره «متأخرا بعض الشيء»، مؤكدة انه سيمكنها من لعب دور «اكثر تأثيرا» في مواجهة تنظيم داعش.

وقال المتحدث الرسمي باسم «قسد» طلال سلو لوكالة فرانس برس إن «القرار الأميركي الأخير بتسليح الوحدات الكردية كمكون رئيسي في قوات سورية الديموقراطية هو قرار مهم ويأتي في إطار تسريع عجلة القضاء على الإرهاب».

وكشف ان «إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومنذ بداية تسلمها الحكم، رفعت من مستوى دعمها لقواتنا».

ومن المقرر، وفق سلو ان تصل الأسلحة «بشكل متتابع، وسيستفاد منها لاستكمال التحضيرات لمعركة الرقة التي سيعلن عنها في الوقت المناسب».

واعتبرت وحدات حماية الشعب الكردية في بيان موقع باسم الناطق الرسمي ريدور خليل ان القرار الأميركي «رغم أنه جاء متأخرا بعض الشيء، كان منصفا ومعبرا عن الثقة التي خلقتها مواقف ومعارك وحداتنا نيابة عن العالم ضد الإرهاب بكل اشكاله».

التحالف الدولي ينقل إدارة 11 بلدة شمال حلب من «قسد» إلى «لواء المعتصم»

عواصم ـ وكالات: أعلن لواء «المعتصم بالله» التابع للجيش الحر ان التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش، اسند اليه تسلم إدارة نحو 11 من المدن والبلدات الواقعة شمال حلب، والتي تسيطر عليها الميليشيات الكردية المسماة قوات سوريا الديموقراطية «قسد».

ونشر مصطفى سيجري الناطق الرسمي باسم لواء المعتصم على حسابه على تويتر، صورة عن كتاب موجه من التحالف الدولي، يفوضه فيه بإدارة تلك المدن والبلدات، بحسب ما نقلت شبكة «شام» الإخبارية ومواقع سرية أخرى.

وجاء في كتاب التفويض «نحن التحالف الدولي نفوض لواء المعتصم بالله تسلم وإدارة المناطق التي سيطرت عليها قوات سوريا الديموقراطية وهي (المالكية وشواغرة ومرعناز ومنغ وعين دقنة وتل رفعت والشيخ عيسى وحربل وكفر ناصح ومريمين وديرجمال).

واشترط الكتاب على أن يكون السلاح محصورا مع قوات لواء المعتصم بالله، وأيضا إعادة الأهالي والمدنيين وعناصر الجيش الحر إلى بلداتهم لكن بدون سلاح. كما أتاح للمدنيين الأكراد من أبناء هذه القرى دخولها والإقامة فيها تحت حماية اللواء.

من جهته، غرد سيجري قائلا: إن الكتاب الصادر عن التحالف الدولي هو نتاج جهد وعمل دام لأكثر من شهرين ويهدف بالدرجة الأولى إلى إعادة 300 ألف نازح ومشرد في الخيام، وقد أخذ لواء المعتصم على عاتقه بالتعاون مع الأصدقاء والحلفاء إتمام هذا الأمر وتجنيب المنطقة ويلات الحرب.

وأضاف سيجري ان الوصول إلى حالة سلام بين مكونات الشعب السوري هدف لنا ولكن تبدأ بإعادة الحقوق إلى أصحابها، حيث تم تكليفنا من أبناء هذه القرى وحملنا أمانة المضي في هذا الأمر، وقررنا عدم الالتفات للخلف وتقديم مصلحة شعبنا وأهلنا ولو على حسابنا.

ووجه سيجري رسالة إلى أهالي بلدة تل رفعت ومنغ وعين دقنة وباقي المناطق قائلا «اعلموا أن يوم عودتكم إلى بيوتكم وأرضكم قد بات قريبا».

خبر وتحليل

ماذا يجري في جنوب سورية ؟!

التطورات تتسارع في سورية والمشهد يتغير: التدخل الروسي انكفأ وفقد زخمه لمصلحة «التدخل الأميركي»، الذي يركز على منطقة الحدود السورية مع كل من العراق والأردن وإسرائيل. الأنظار تحولت من شمال سورية والعمليات التركية المتوقفة عند «منبج» الى جنوب سورية والعمليات المشتركة المتوقعة ضد تنظيم «داعش» كهدف معلن، وضد النفوذ والتمدد الإيراني كهدف غير معلن.

منذ أيام تشهد منطقة الجنوب الشرقي السوري تطورات ميدانية غير اعتيادية. فمن جهة هناك حشود عسكرية «متعددة الجنسيات» في الأردن على الحدود مع سورية بإدارة وإشراف من الولايات المتحدة، ومن جهة ثانية تنفذ الطائرات السورية عمليات قصف لمواقع مقاتلي المعارضة عند الحدود الأردنية لاول مرة، في ظل تصعيد مستجد بين عمان التي تدعم فصائل معارضة «معتدلة» والنظام الذي يتحسب لدخول قوات أردنية الى جنوب سورية في إطار عملية كبيرة لإقامة منطقة عازلة أو آمنة، وتجري هذه التطورات وسط ظروف وعوامل متشابكة:

- المناورة العسكرية الكبيرة التي تنفذ في منطقة أردنية محاذية للحدود مع سورية تحت اسم «الأسد المتأهب 2017»، والتي ترى فيها دمشق وحلفاؤها غطاء لعملية التوغل في جنوب سورية.
- اتفاق أستانا بشأن مناطق آمنة أو مناطق تخفيف التوتر، وتشمل جنوب سورية، وهذا الاتفاق بدأت مفاعيله تتبلور على الأرض.
- مفاوضات أميركية ـ روسية بين وزيري خارجية البلدين، تتصدرها الأزمة السورية.
- قدوم الرئيس الأميركي الى المنطقة واولى محطاته في السعودية وتحت يافطة «تحالف إقليمي»، من أجل مواجهة واحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة.

الإيرانيون والسوريون وحزب الله يرصدون بدقة وقلق التحركات العسكرية الآتية من جهة الأردن ويضعونها في سياق الخطة الواسعة لتطويق إيران في المنطقة انطلاقا من سورية، وفي سياق التصعيد الأميركي المتدرج والممنهج الذي بدأ في قصف مطار الشعيرات. وفي تقديراتهم أن الأميركيين يخططون بالتنسيق مع الأردن وإسرائيل وبريطانيا لعملية عسكرية كبرى لدخول جنوب سورية، وبهدف إقامة حزام أمني في الجنوب والشرق واستخدامه للضغط على النظام ميدانيا وفي أي مفاوضات مستقبلية، ولمنع طهران من تنفيذ هدفها الاستراتيجي بفتح طريق دمشق بغداد وإقامة تواصل جغرافي لما يسمى بالهلال الشيعي.

ويلاحظ محللون عسكريون أنه مع تقدم قوات سورية الديموقراطية (قسد) الكردية في اتجاه الرقة بدعم أميركي كثيف، بدت التحركات العسكرية الأميركية والحليفة على الحدود الشمالية للأردن كأنها تشير الى أن الحرب على التنظيم ستتمدد قريبا الى جنوب سورية. لكن عملية كهذه تنطوي أيضا على رسالة واضحة الى حلفاء الأسد مفادها أن الولايات المتحدة وحلفاءها ملتزمون بمنع «داعش» والميليشيات التابعة لإيران أيضا، العدو اللدود الآخر لدونالد ترامب، من إقامة موطئ قدم لها في المنطقة. وكانت تقارير كثيرة تحدثت في الأشهر الأخيرة عن مساع أردنية لدى دمشق لمنع توسع النفوذ الإيراني في اتجاه حدود المملكة. من هذا المنطلق، يمكن أن يكون الهدف الأكثر احتمالا لهذه الحشود هو إقامة منطقة عازلة على الحدود بين سورية والأردن.

أنباء لبنانية

مجلس الوزراء انصرف عن قانون الانتخابات إلى متابعة مناورة للدفاع المدني

حديث عن تسوية لجلسة 15 الجاري.. وعون يتبنى «التأهيلي»

بيروت ـ عمر حبنجر

انعقد مجلس الوزراء برئاسة الرئيس سعد الحريري في السراي ظهر امس ليتابع بالصوت والصورة مناورة للدفاع المدني في منطقة الهرمل في البقاع الشمالي تحاكي حدوث فيضان على نهر العاصي.

وتحدث الرئيس الحريري الى القيمين على المناورة متناولا طبيعة تعامل المؤسسات الرسمية في هذه الظروف.

وتضمن جدول اعمال الجلسة 114 بندا، وقد نفى وزير الداخلية نهاد المشنوق اي جديد على صعيد قانون الانتخابات، فيما اعتبر وزير الرياضة والشباب محمد فنيش (حزب الله) ان النسبية هي القاسم المشترك لدى القوى السياسية.

اذن، لا جديد على صعيد قانون الانتخابات والاتصالات والمشاورات تراوح مكانها، او ربما تتراجع كما تؤكد المصادر النيابية لـ«الأنباء»، لكن الجديد امس كان تبني الرئيس ميشال عون لمشروع الوزير جبران باسيل القائم على التأهيل، غير المقبول من قوى اخرى، فيما رئيس الحكومة سعد الحريري يتحرك بين التأهيلي وبين النسبي الذي ينادي به رئيس المجلس وحزب الله، مع اعتماد الدوائر الانتخابية الست، وفق ما تبدى بعد استقباله الرئيس السابق امين الجميل، مع انشاء مجلس للشيوخ بحسب قانون الانتخابات الموصوف بالارثوذكسي.

خطوة الرئيس عون انطلقت من قناعته بأن هدف القوانين وصول الجميع الى حقوقهم وليس الكسب على حساب الآخر.

وعدد عون ثلاثة اسباب حالت دون اعتماد احد المشاريع الانتخابية المطروحة وهي ان كل من هيمن على طائفته لا يريد للاقلية فيها ان تتمثل، ولا ان تكون هناك كتلة شعبية معارضة له، وكل طرف يريد تناتش بضعة نواب من عند جاره، ولأن المسيحي هو جار الكل وقعت المشكلة لأننا نريد اعادة الحقوق.

هذا التوجه ينفي ضمنا موافقة التيار الوطني الحر على قانون النسبية، وابقاء الصوت التفضيلي في القضاء، وقال عون: يريدون قانونا على اساس النسبية، لكن من دون ضوابط، ونحن نطالب بإيجاد هذه الضوابط ومنها التأهيل الذي يؤمن وصول الاكفاء.

موقف عون خطف الاضواء عن جلسة اللجنة الوزارية المكلفة بالتوصل الى قانون انتخاب، والتي اقتصرت جلستها على تكرار العروض المطروحة، وغيب موقفه الاهتمام بالاجتماع الليلي الثلاثي في محاولة لبلوغ التوافق مع جلسة 15 الجاري المؤجلة، وضم الاجتماع الوزير علي حسن خليل والنائب جورج عدوان ونادر الحريري.

وآخر ما توصل اليه المجتمعون اعتماد الرئيس الحريري لخيار النسبية والتوقيع عليه بالاحرف الاولى كشرط لفتح دورة استثنائية لمجلس النواب، يصار خلالها الى إصرار قانون التمديد وتحديد سبتمبر المقبل موعد للانتخاب حسب قانون النسبية.

وتحدثت أوساط رسمية عن توافق رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة على فتح دورة استثنائية لمجلس النواب في الاول من يونيو المقبل تنتهي في ثاني ثلاثاء من اكتوبر المقبل موعد افتتاح الدورة العادية، مقابل عدم طرح الرئيس نبيه بري اقتراح التمديد في جلسة 15 الجاري بما يعطي مهلة 3 اشهر اضافية للتوافق على قانون الانتخابات او اجرائها بين 19 يونيو ومنتصف اكتوبر المقبلين اذا تم التوافق على القانون قبل 19 يونيو المقبل.

وقد اكد الرئيس نبيه بري انه لن تكون هناك جلسة لمجلس النواب في 15 الجاري بما يلاقي الحلول الوسط التي يعمل لها الرئيس الحريري.

بري وفي لقاء الاربعاء النيابي قدم للنواب الماء والملح تضامنا مع الاسرى الفلسطينيين الذين اعلنوا معركة البطون الخاوية في السجون الاسرائيلية.

وفي رد ضمني على عون، قال بري: ليس المطلوب الانتقال من سجن سيئ الى سجن أسوأ، من سجن قانون الستين الى سجن القانون الطائفي، فالتلاعب بالطائفية لا يعني ان الطوائف لعبة والوطن ملعب.

وزير حزب الله محمد فنيش علق من السراي على كلام الرئيس عون بقوله: النسبية باتت القاسم المشترك لدى الجميع، وكلام الرئيس عون عن تناتش المقاعد المسيحية هو رأي الرئيس.

القناة البرتقالية الناطقة بلسان التيار الحر لاحظت ان الصخب مازال سيد الموقف في قانون الانتخاب، وفي ملف الكهرباء، لكنه لا يبدل في الوقائع والنتائج شيئا.

على الخط الكهربائي، علق تفاهم القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، لكن وزراء القوات اكدوا ان الكهرباء لن تفسد للود قضية، انما هان الود على احد مؤسسي التفاهم النائب ابراهيم كنعان، امين سر كتلة التغيير والاصلاح، فقال بعد اجتماع التكتل ان النيل من سمعتنا في موضوع الكهرباء غير مسموح به.

لكن يخشى ان يكون التباين الكهربائي افسد القضية، بدليل انه اذا اخذ مجلس الوزراء بملاحظات وزراء القوات اللبنانية يكون قد تسبب بنكسة لوزير الطاقة سيزار ابي خليل ولرئيس التيار الحر جبران باسيل، واذا لم يأخذ مجلس الوزراء بملاحظات وزراء القوات فتكون النكسة لهم ولطرحهم، وصولا الى ورقة التفاهم المعقودة بين التيار والقوات في معراب في لحظة سياسية بالغة الدقة، فهل تعبر جلسة مجلس الوزراء حقل الاسلاك المكهربة؟!

رئيس الحكومة سعد الحريري وعدد من الوزراء يتابعون عبر الشاشة المناورة الميدانية للدفاع المدني في الهرمل (محمود الطويل)

بري يرد: التلاعب بالطائفية لا يعني أن الطوائف لعبة

مصادر «الأنباء» تتحدث عن تراجع أزمة بواخر الكهرباء

أخبار وأسرار لبنانية

تصور الثنائي الشيعي لما بعد 20 يونيو: ترى مصادر معنية بالملف الانتخابي أن المهلة الفاصلة عن 20 يونيو تتسم بخطورة استثنائية ما لم يحصل توافق إيجابي على قانون انتخاب جديد أو «توافق سلبي» على توحيد المواقف من مواجهة ما بعد نهاية الولاية الممددة للمجلس، ذلك أن فريق العهد وبعض مؤيديه يتحدثون عن سيناريو تدعو عبره الحكومة الى انتخابات خلال ثلاثة أشهر فور انتهاء ولاية المجلس كما لو أن المجلس بات منحلا.

أما الفريق الشيعي وبعض مؤيديه، فيتحدثون عن فراغ كامل وشامل بعد 20 يونيو تغدو معه الحكومة مستقيلة وتصبح كل الخيارات مفتوحة بما فيها الانسحاب من الحكومة، وأفادت الأوساط بأن الثنائي الشيعي أبلغ الجميع بوجوب حسم الأزمة قبل هذا التاريخ لأن الفراغ في المجلس مرفوض.

وتعكس مصادر أخرى نظرة الرئيس نبيه بري ومعه حزب الله وسائر حلفائهما، التي تقول: ان الفراغ يعني الذهاب الى مؤتمر تأسيسي، فلا إمكانية مطلقا لإجراء الانتخابات حتى ولو كان على قانون الستين الذي يتطلب إدخال تعديلات عليه لناحية المهل وأمور أخرى، وهذا من صلاحية المجلس، فكيف سيتم ذلك في غيابه؟ وترسم المصادر الصورة بعد 20 يونيو وتقول: «لا مجلس بعد انتهاء الولاية، الحكومة تصريف أعمال، النواب يغادرون، وأما رئيس المجلس ومعه هيئة مكتب المجلس فيستمرون بحكم استمرار المرفق العام».

.. ورسائله للتيار الوطني الحر: تقول مصادر إن الرسائل التي أوصلها الثنائي الشيعي إلى التيار الوطني الحر واضحة: «أنتم تظنون أنكم إذا أوصلتم المجلس النيابي الحالي الى الفراغ ستكسبون معركة ضد الرئيس نبيه بري، وتحولونه رئيسا سابقا لمجلس النواب، وهذا فضلا عن أنه لن يحصل، فهو يعتبر مسا بالتركيبة اللبنانية وبمشاركة الطائفة الشيعية ووزنها في النظام، وهذا خط أحمر»، وتتابع الرسائل: «تظنون أن اتفاقكم مع الرئيس سعد الحريري، عودة للثنائية السنية المسيحية على حساب الطائفة الشيعية، لا بل عودة الى الجمهورية الاولى، وهذا مرفوض، ولن يتحقق، لأن الفراغ النيابي سيعني فراغا في كل المؤسسات، وسيقود بجهودكم الى المؤتمر التأسيسي»، وبناء عليه يدعو الثنائي الشيعي التيار الى ألا يلعب ورقة الفراغ في المجلس النيابي، لأن يوم 19 يونيو سيكون فاصلا بين مرحلتين مختلفتين.

جنبلاط حسم أمره في القانون: تردد أن النائب وليد جنبلاط حسم أمره حيال قانون الانتخاب، وهذا ما أبلغه إلى أكثر من طرف، بأنه لا يمانع تقسيم لبنان 15 دائرة انتخابية شرط دمج قضاءي الشوف وعاليه في دائرة واحدة تمهيدا لاستحداث محافظة جديدة في جبل لبنان تضم هذين القضاءين.

كما تردد أن جنبلاط لا يمانع تأييد الصوت التفضيلي في القضاء مشترطا في الوقت ذاته أن يتلازم الاتفاق على قانون الانتخاب مع الإقرار بتشكيل مجلس شيوخ برئاسة درزي.

نقاش «تأسيسي» من دون مؤتمر: يقول النائب وائل أبو فاعور: «منذ سنوات ونحن نحذر ونتهم بعضنا بعضا بالمؤتمر التأسيسي، طيب ما معنى هذا النقاش الذي يدور اليوم؟! هذا نقاش تأسيسي من دون مؤتمر».